

تحليل اتجاهات البطالة في العراق وسبل معالجة مشاكلها

أ.م.د. هيثم عبدالقادر الجنابي *

أ.م.د. اسماء خضير ياس **

المستخلص

يهتم البحث بدراسة ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة معدلاتها واتجاهاتها بعد عام 2003 ، ودراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس والبيئة و معدلات النشاط الاقتصادي حسب مسوحات التشغيل والبطالة التي قام بها الجهاز المركزي للأحصاء في الأعوام 2003 و 2006 و 2008 .
واجه العراق مشكلة البطالة خلال عقد التسعينات (مدة الحصار الاقتصادي) ، أضف إلى ذلك انحسار الصادرات النفطية وقلة العوائد وشحة العملة الصعبة وتعطل العديد من مشاريع التنمية ، أدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل ، وتفاقمت الأزمة بعد أحداث عام 2003 ، حيث تعرضت معظم مرتكزات الاقتصاد إلى التدمير ، تسبب ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في العراق . ويقوم البحث على فرضية : ان العراق قد تعرض إلى أنواع مختلفة من البطالة وبالأخص في فئة الشباب دون سن 25 سنة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتشوه البيئة الاقتصادية بعد عام 2003 ويهدف البحث الى التعرف على معدلات البطالة في العراق بانواعها المختلفة و التعرف على معدلات النشاط الاقتصادي ومقارنتها بمعدلات البطالة وتوصل البحث الى استنتاج بعدم وجود ربط بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط النشاط التعليمي والتدريبى بكافة مراحله ومستوياته واوصى الى اعتماد مجموعة من السياسات والأجراءات المختلفة الاجال لخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الأزمة .
الكلمات المفتاحية : البطالة، السكان النشيطون اقتصاديا ، العاطلون المحبطون ، العمالة الناقصة ، عمالة الأطفال

Abstract

Analysis of Unemployment Trends in Iraq, and Ways to Remedy it.

The research studies the phenomenon of unemployment in Iraq, and identifying its rates and directions, after 2003, and the classification of unemployment according to the age, the sex, the environment and the economic activity rates, according to surveys of employment and unemployment by the Central Bureau of statistics in 2003, 2006 and 2008.

Iraq has faced the unemployment problem through the nineties (the period of the economic embargo), furthermore, the decline of oil exports, the shortage of revenue, the lack of foreign currency, and the breakdown of many development projects, has led to a growth in the number of unemployed, the research hypothesis, That Iraq was subjected to different types of unemployment, especially in the category of young people under the age of 25 because of low rates of economic growth and distort the economic environment after the 2003 . Research

* الكلية التقنية الادارية / بغداد

** الكلية التقنية الادارية / بغداد

مقبول للنشر بتاريخ 2014/1/21

aims to identify the unemployment rates in Iraq of various types and rates of economic activity compared with unemployment rates , The research reached there is no link between workforce planning and planning education and training activity in all its stages and levels, the research recommends the adoption of different policies and procedures to create new employment opportunities and reducing the intensity of crisis.

Key words: Unemployment, Economically Active Population, Unemployed frustrated, Under-employment, Child labor

المقدمة الإطار العام للبحث

أهمية البحث:

يهتم البحث بدراسة ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة معدلاتها واتجاهاتها بعد عام 2003، ودراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس والبيئة، ومعدلات النشاط الاقتصادي، كما يستعرض البطالة عند فئة الشباب والبطالة حسب مستويات التعليم وذلك لغرض معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها والسبل الواجب اتخاذها لغرض معالجتها أو الحد منها.

مشكلة البحث:

يعد العراق من البلدان النامية التي واجهت مشكلة البطالة خاصة أثناء عقد التسعينات (مدة الحصار الاقتصادي) كما أن انحسار الصادرات النفطية وقلة العوائد وشحة العملة الصعبة وتعطل العديد من مشاريع التنمية، أدى إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل. وقد تفاقمت الأزمة بعد أحداث عام 2003 حيث تعرضت معظم مرتكزات الاقتصاد إلى التدمير والبعض منها إلى الشلل وحل بعض الوزارات وتسريح العاملين منها، تسبب ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في العراق، ونظراً لأهمية ذلك، فقد كان موضوع بحثنا .

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها : تعرض العراق إلى أنواع مختلفة من البطالة وبالأخص في فئة الشباب دون سن 25 سنة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتشوه البيئة الاقتصادية بعد عام 2003.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:-

- 1- التعرف على معدلات البطالة في العراق بأنواعها المختلفة .
- 2- التعرف على معدلات النشاط الاقتصادي ومقارنتها بمعدلات البطالة.

حدود البحث:

- اقتصر البحث على بيانات البطالة حسب مسوحات التشغيل والبطالة في العراق التي أجريت في الاعوام 2003 و2006 وآخرها في عام 2008 .
- اعتمد البحث أيضاً على نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977، 1987، 1997 بالنسبة لمعدلات البطالة قبل عام 2003 .

المبحث الأول

مفهوم البطالة/اسبابها/انواعها/والوسائل المستخدمة للحد منها

أولاً: مفهوم البطالة:

تعد البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، إذ يؤدي ظهورها بشكل ملحوظ إلى زيادة في معدلات الفقر والمرض في المجتمعات مما ينتج عنها هدر لموارد المجتمع . وتعرف البطالة بأنها توقف اجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل. وتمثل قوة العمل السكان النشطون اقتصادياً، أي "هم ذلك الجزء من السكان النشيطين في سن العمل والذي يتضمن العاملين مضاف اليهم الأشخاص العاطلون وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع" (أسماعيل وآخرون: 2008، 95).

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلون عن العمل بأنهم "الأفراد الذي لا يعملون أكثر من 30 ساعة اسبوعياً وفي الوقت نفسه لديهم الاستعداد للعمل والرغبة في العمل وهم يبحثون عن العمل"، ويختلف هذا المقياس من دولة لأخرى كأن يستخدم اسبوع لكل شهر أو يوم لكل أسبوع (اسماعيل وآخرون: المصدر السابق، 96).

كما يعرف بعض الاقتصاديين، العاطلين عن العمل بأنهم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل لكنهم لا يجدون فرصة العمل المناسبة. في حين يرى البعض الآخر بأن العاطلين عن العمل هم الأشخاص القادرون والمستعدون للعمل لكنهم عاجزين عن إيجاد العمل المناسب.

على الرغم من أن التعريف الثاني هو الأدق إلا أن هناك صعوبة في تفسير القدرة أو الاستعداد للعمل حيث يعتبر البعض الاستعداد للعمل هو البحث عن عمل في حين يعتقد الآخرون أن الاستعداد هو توفير فرصة مناسبة للعمل بآجر مناسب ووقت ومكان مناسبين (حمو وآخرون: 2003، 171).

وتم استخراج معدل البطالة (Mc Connell: 2008, 103) بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي قوة العمل وبتعبير آخر بقسمة العاطلين (بمصر 15 سنة فاكتر) على السكان النشيطين اقتصادياً بمصر 15 سنة فاكتر.

والجدير بالملاحظة هنا أن بعض المقاييس لمعدل البطالة، تعد جزءاً من شريحة خارج قوة العمل ضمن العاطلين، لأنهم مستعدون للعمل بالرغم من أنهم عاطلون ولا يبحثون عن العمل.

ثانياً: أسباب البطالة

تعاني معظم البلدان من مشكلة البطالة لكنها تتباين في معدلاتها وتتفاوت في انعكاساتها السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب اختلاف العوامل التي تؤدي إلى ظهورها من مجتمع لآخر أو من وقت لآخر، ومن هذه الأسباب نذكر ما يأتي (الوادي: 2007، 294):-

1. تحدث البطالة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار، كأن يكون هناك نقص في رأس المال المستثمر وبالتالي ينعكس ذلك على توفير فرص العمل الجديدة.
2. زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة مما يولد زيادة في المعروض من قوة العمل.
3. التقدم العلمي وتغيرات في البيئة التكنولوجية مما يؤدي إلى إحلال الآلة محل العامل في العديد من القطاعات.
4. عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن يؤديان إلى انخفاض فرص الاستثمار، مما ينعكس بالتالي على توفر فرص العمل المناسبة.
5. قصور النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل.

ثالثاً: أنواع البطالة:

تظهر البطالة بأنواع مختلفة تبعاً لاختلاف الأسباب المؤدية لظهورها ومن هذه الأنواع نذكر ما يأتي :-

1. البطالة الهيكلية (الحاج: 1998، 151-152): وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير المدربة والتي لا يمكن استخدامها في مجالات حديثة أو متطورة التي تتطلب كفاءة فنية تتلائم مع طرائق الإنتاج الحديثة، مثلاً عند تحول الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة تظهر صعوبة في تحويل الفلاح إلى عامل على ماكينة متطورة.

غالباً ما تحدث هذه البطالة في الدول النامية وذلك بسبب قلة الكفاءات الفنية وعدم قدرة الأيدي العاملة المحلية من سد احتياجات المجتمع مهنيًا.

2. البطالة الاحتكاكية: يحدث هذا النوع من البطالة لسببين هما :
أ- عند قيام العامل بتغيير مكان عمله والانتقال من عمل إلى آخر، فخلال مدة الانتقال يكون في حالة بطالة فالكثير من العمال خاصة أوقات الرخاء الاقتصادي يتركون محل عملهم لغرض الانتقال إلى مكان عمل أفضل بحثاً عن أجور أعلى أو ظروف معيشية أفضل وهذا قد يستغرق وقت يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال مدة الانتقال.

ب- التقدم التكنولوجي حيث تحل الآلة محل العامل مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر، أو أنه يحتاج إلى إعادة تأهيل، في هذه الحالة يعاني العامل من البطالة الفنية.

3. البطالة الدورية: وهي البطالة التي تتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية، أي أنها تلازم حالة الركود الاقتصادي عندما يحدث قصور في الطلب على الإنتاج وما يرافقه ركود في بيع المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة حيث يتم تسريح العمال من الصناعات التي قل الطلب على منتجاتها، أو قد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال للبحث عن عمل جديد وقد يستغرق ذلك وقت يكون فيه العمال في حالة بطالة، وهذه البطالة تزول عندما يخرج الاقتصاد من حالة الركود إلى الانتعاش، ويحدث هذا النوع من البطالة في أزمة الكساد الكبير التي اجتاحت العالم الرأسمالي في الأعوام 1929-1933.

4. البطالة الموسمية (Osullivan&Sheffrin:2001,105): وهي البطالة المرتبطة بالظروف المناخية والاجتماعية، حيث يتعطل الكثير من العمال خلال فصول السنة مثلاً يتعطل عمال البناء خلال فصل الشتاء بسبب الأحوال الجوية. وكذلك صناعة المرطبات والمشروبات الصيفية. أما في فصل الصيف فيتعطل عمال الصناعات الشتوية. كذلك فإن صناع الملابس قد يتعطلون بسبب تغيير الموديلات أو انتظار الموسم القادم الذي يتطلب ملابس جديدة تتلاءم مع المناخ. إن هذا النوع من البطالة مؤقت فذلك فهي ليست محل اهتمام مثل الأنواع الأخرى من ناحية السياسة المعتمدة في معالجة البطالة، وينتشر في القطاع العام.
 5. البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة بصف العمال الذين يعملون دون مستواهم الانتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي عانت من نقص في الطلب على منتجاتها. وهذه البطالة تحدث عندما يكون هناك فائض في عنصر العمل في المشروع الاقتصادي أي عندما يسحب هذا الفائض من العمل لا يؤثر على الناتج المحلي إذ تكون انتاجيته الحدية مساوية للصفر. وغالباً ما يحدث هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي عندما يزداد عدد الفلاحين العاملين في أرض معينة عن حاجة الأرض الزراعية فتكون الانتاجية الحدية للفلاحين الفائضين مساوية للصفر، حيث إن خروجهم من العمل لا يؤثر على كمية الانتاج.
 6. البطالة السلوكية (حمو وآخرون: مصدر سابق، 171-172): تظهر هذه البطالة عندما لا يرغب البعض في مزاولة بعض الأعمال مثل تنظيف الشوارع أو الحراسة، تحسباً للتقاليد الاجتماعية والنظرة الدونية لهذه الأعمال من قبل المجتمع.
 7. البطالة المستوردة: يظهر هذا النوع مع زيادة عدد العمال الوافدين من قوة العمل العربية أو الأجنبية، حيث يعمل هؤلاء على مزاحمة قوة العمل الوطنية والاستعداد للعمل بأجور أقل بكثير مما يقبلها العامل المحلي.
 8. البطالة الجامدة: وتتمثل هذه البطالة بالأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون بالعمل مثل الأغنياء في الدول النامية والأفراد الذين يعتمدون على الفوائد المالية من البنوك أو بدلات إيجار عقاراتهم، وهذا النوع من البطالة دائم.
 9. شبه البطالة: ينشأ هذا النوع عندما تكون الظروف الاقتصادية غير مؤاتية للقيام بالعمل بصورة كاملة مما يضطر الأفراد بالعمل بالدوام الجزئي فقط.
- وهناك أنواع أخرى من البطالة قد تحدث في مكان معين أو في وقت معين، لعوامل موضوعية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية، مثل البطالة التي تحدث نتيجة التمييز العنصري، مثل التمييز ضد السود في جنوب أفريقيا وأمريكا، أو البطالة بسبب تقدم السن والوصول إلى سن التقاعد وهناك البطالة بسبب الجنس فهناك بعض الصناعات أو بعض الأماكن لا يسمح للنساء بالعمل فيها فتزداد نسبة البطالة بين النساء.

رابعاً: الوسائل المستخدمة للحد من البطالة (الحاج: مصدر سابق، 153-155):

1. من الطرق المستخدمة لعلاج البطالة هو التحكم في نظام الأجور، فالأجر هو الدخل النقدي الوحيد بالنسبة للعامل وإذا ما تعطل العامل عن عمله فلا يحصل على أجر مما يتبعه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- فالأجر يمكن أن ينظر إليها من زاويتين، فهي تمثل تكلفة الانتاج بالنسبة لرب العمل ومن الزاوية الأخرى تمثل دخل العامل. على سبيل المثال في حالة الكساد الاقتصادي ينبغي رفع الأجور لأن ذلك يساعد على زيادة القوة الشرائية ثم زيادة الطلب على المنتجات ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة وفتح فرص عمل جديدة وهذا من شأنه أن يقلل من البطالة.
- أما في حالة التضخم ينبغي خفض الأجور لأن ذلك يساعد على خفض تكاليف الانتاج وبالتالي خفض الأسعار ثم يزداد الطلب على المنتجات مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وهذا بدوره يخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل.
- إن التحكم بنظام الأجور ليس دائماً فعالاً وإنما يساعد على التقليل من مشكلة البطالة والحد منها.
2. إن معالجة البطالة يختلف حسب نوعها وهذا يختلف من نوع لأخر فعلى سبيل المثال:-
- أ- البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية يمكن علاجها بالتقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في القضايا الاقتصادية ورفع كفاءة العاملين.
- ب- البطالة المقنعة يمكن علاجها بوضع خطة سليمة وتوزيع وإعادة توزيع القوى العاملة بشكل عادل بين القطاعات الانتاجية وبين المناطق والتخلص من الفائض من الأيدي العاملة وذلك بسحبه من المناطق التي تعاني بطالة مقنعة واستخدامه في القطاعات التي تعاني نقص في العمالة.

- ج- البطالة الدورية في حالة الركود الاقتصادي يستخدم نفس الوسائل المتبعة للتخلص من حالة الركود لغرض الحد من البطالة فمثلاً ان زيادة الاستثمارات تفتح مجالاً امام العاطلين عن العمل للوصول الى صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها وتجديد رأسمالها الثابت.
3. ان الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطاً شاملاً يصعب على القطاع الخاص القيام بها بسبب محدودية صلاحيته وهدفه دائماً تحقيق افضل الأرباح، لذلك فالدولة هي التي يقع على عاتقها القيام بمثل هذه المهمة وذلك عن طريق ما يلي:
- أ- توافر رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع ودعم الاستثمارات وزيادة حجمها والذي يؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة .
- ب- توافر الايدي العاملة الفنية والمدرّبة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية.
- ج- تقديم إعانات للعاطلين عن العمل اي توفير دخول لهذه الطبقة تساعد على الانفاق الاستهلاكي وبالتالي يزيد الطلب على المنتجات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وبالتالي فتح فرص جديدة للعمل والتي تحد من مشكلة البطالة.
- د- الدور القانوني للدولة من خلال اعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع متطلبات العصر.
- هـ- السيطرة على حركة العمالة الوافدة من الخارج التي تزيد من مشكلة البطالة في المجتمع.
- و- اجراءات فعالة اخرى تستطيع الدولة القيام بها في هذا المجال لتنظيم عمل القطاع الخاص مثل خفض ساعات العمل ومنع دفع اجور اقل من الحد الأدنى للاجر ومنع استخدام الاحداث في العمل وتنظيم سن التقاعد وتنظيم عمل النساء ومساواة اجورهن مع عمل الرجل على اساس "أجر متساو للعمل المتساو".

المبحث الثاني الاقتصاد العراقي وظاهرة البطالة

أولاً : هيكل الاقتصاد العراقي

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جميع جوانبه الاقتصادية، ويعود سبب ذلك الى السمة الاحادية الجانب له، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للدخل وهو القطاع النفطي. ان الارتفاع الذي حصل في معدل نموه الاقتصادي خلال فترة السبعينات والثمانينات لم يكن ناجماً عن ارتفاع حقيقي في انتاجية عوامل الانتاج للقطاعات السلعية وانما كان مصدره الرئيسي هو الزيادة في ايراداته النفطية. وعندما فرض الحظر على الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات قلّت عوائد العراق النفطية مما كان له الأثر البالغ في انخفاض معدلات نموه الاقتصادي، والجدول (1) يوضح ذلك:

جدول (1)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي %

القطاع	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2002
الزراعة	1.1	1.5	3.8	1.76 -
النفط الخام	15.3	4.2	9.7-	1.09
الصناعة التحويلية	7.3	1.7	6.2-	0.38 -
الخدمات	6.8	0.8	12.1	19.93
GDP	5.7	1.2	14.7-	4.75

المصدر:- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق، ص ص 10-12.

- بيانات المدة 2010-2002 احتسبت من قبل الباحثان استناداً لنشرات الناتج المحلي الاجمالي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وللسنوات متعددة بالمعادلة الآتية : $r = (An / A0)^{1/n} - 1$ * 100 حيث r: معدل النمو السنوي المركب ، An قيمة سنة الهدف، A0 : قيمة سنة الاساس n : عدد السنوات * بالاسعار الثابتة لسنة 1988.

من الجدول (1) يتضح ما يلي :-

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي من (5.7%) للفترة 1979-1970 الى (1.2%) للمدة من 1980-1989، ويعود ذلك لظروف الحرب مع ايران التي كان لها تأثير سلبي على مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق.
2. بلغ معدل النمو الاقتصادي اثناء المدة 1979-1970 (5.7%) وهو معدل مرتفع قياساً بالمدد اللاحقة ويعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو الناتج في قطاع النفط الخام حيث بلغ (15.3%) للمدة 1979-1970، الا ان هذا المعدل قد انخفض للمدد اللاحقة.

3. انخفاض معدل النمو في قطاع النفط الخام خلال الفترة (1990-1999) حيث بلغ (-9.7%) وان المعدل السالب للنمو الاقتصادي والبالغ (-14.7%) يعود سببه الى انحسار الصادرات النفطية بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على العراق خلال هذه المدة.

4. الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع الصناعة من 7.3% الى 1.7% ثم السقوط (-6.3%) خلال المدة 90-99 وهذا الانخفاض يعود سببه الى اثار الحظر المفروض على القطاع الصناعي وتعطيل جانب من المشاريع الصناعية خلال العمليات الحربية وتوقف جزء من طاقة الانتاج الصناعي لصعوبة توفير مستلزماتها من المواد الأولية وقطع الغيار اضافة الى نقص التخصيصات الاستثمارية اللازمة لعمليات التجديد والصيانة لمواجهة اندثار رأس المال، فضلاً عن اعتماد الصناعة العراقية على الاستيراد لسد احتياجاتها من المواد الأولية والالات والمكانن ومستلزمات الانتاج الاخرى وهذا ما يمثل اختلالاً واضحاً في طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي.

5. يلاحظ من الجدول (1) انخفاض معدل النمو في قطاع الزراعة خلال المدة (2002-2010) حيث بلغ (-1.76%) وهذا يعود لمحصلة من المشكلات والعقبات أولها نقص استغلال الموارد الزراعية وخاصة الارض الزراعية التي تعرض معظمها للدمار بسبب سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد مما ادى الى انخفاض الانتاجية الزراعية، وتفاقم حدة البطالة الموسمية للايدي العاملة فضلاً عن العوامل التنظيمية الاخرى المتعلقة بالاسعار والسوق.

هذا كله مرهون بالظروف التي مر بها العراق وخاصة بعد احداث عام 2003 والتي تركت الكثير من المشكلات لهذا القطاع اصبح من الصعب تجاوزها.

6. ارتفع معدل النمو للنتائج المحلي الاجمالي (GDP) الى 4.75% خلال المدة (2002-2010) بعد ان كان سالباً اي (-14.7%) اثناء المدة السابقة (1990-1999) وهذا يعود الى زيادة معدل النمو في قطاع النفط من (-9.7%) الى (1.09%) للمدتين اعلاه وكذلك الى ارتفاع معدل النمو في قطاع الخدمات الى (19.93%) للمدة (2002-2010) (Abdulla:2012,198).

يدل ذلك على ان النمو الذي حدث في هيكل الاقتصاد العراقي خلال المدة المبحوثة لم يكن متوازناً حيث حقق قطاع الخدمات معدل نمو فاق نظيره لبقية القطاعات وهذا ما يمثل اختلالاً هيكلياً واضحاً.

ثانياً: زيادة معدلات البطالة في العراق

نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم سلسلة الحروب السياسية والاقتصادية، واثار الحظر المفروض خلال عقد التسعينات ، فضلاً عن احداث نيسان 2003 التي أدت إلى تدمير معظم المنشآت والبنى الارتكازية وتعطيل المشاريع الصناعية لمدة طويلة مما ادى الى خسارة جزء مهم من الاستثمارات البشرية، وتسريح عدد كبير من العاملين من اعمالهم، وتحويلهم الى جيش من العاطلين، مما اسهم في زيادة معدلات البطالة سنة بعد أخرى. والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2)

اتجاهات معدلات البطالة في العراق

الجنس	1977	1987	1997	2003	2004	2005	2006	2008
ذكور	3.5	3.1	15	30.2	29.4	19.22	16.1	14.33
اناث	2.1	7.5	2.1	16	15	14.15	22.6	19.64
المجموع	3.2	3.6	13.6	28.1	26.8	17.9	17.5	15.34

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977، 1987، 1997 بغداد.

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة للاعوام 2003 و 2006 و 2008، بغداد، صفحات متفرقة.

من الجدول (2) يتضح ما يأتي:-

1. اظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977 ان معدلات البطالة للسكان النشطين اقتصادياً كانت (3.5%) للذكور و(2.1%) للاناث وهذا يدل على ان هناك استخدام كامل للقوة العاملة ويعود سببه الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي اثناء مدة السبعينات كما هو مبين في الجدول (1).
2. ان معدلات البطالة لعام 1987 كانت مقاربة لمعدلات البطالة في عام 1977 حيث بلغ هذا المعدل (3.6%) لكلا الجنسين وهذا يدل على التشغيل التام لقوة العمل.
3. اظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997، ارتفاع في معدلات البطالة حيث كانت (15%) للذكور في حين بلغت (2.1%) للاناث، اما المعدل العام لكلا الجنسين فقد بلغ (13.6%) وهذه النسبة تعد غير طبيعية حينها وسببها دخول اعداد كبيرة من النساء الى قوة العمل اثناء عقد التسعينات اي (مدة

- الحصار) وخروج اعداد كبيرة مضافة من الذكور من قوة العمل من القطاع العام، حين كان العديد منهم يترك عمله في القطاع الحكومي ليمارس اعمال حرة.
4. يتضح من بيانات مسح التشغيل والبطالة لعام 2003، ارتفاع معدلات البطالة اذ بلغت (30.2%) للذكور، (16%) للاناث في حين بلغ المعدل العام لكلا الجنسين (28.1%) ويعود ذلك الى القرارات التي اتخذت بحل العديد من الوزارات وتسريح العديد من موظفيها، فضلاً عن فقدان الأمن والاستقرار وعوامل التهجير سواء داخل البلد أو خارجه.
5. اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2004 ان معدلات البطالة للذكور (29.4%) بينما كانت (15%) للاناث وبلغ المعدل العام لكلا الجنسين (26.8%)، على الرغم من ان هناك انخفاض نسبي في معدل البطالة في هذا العام عن عام 2003، الا ان المعدل لا يزال مرتفع.
6. لقد حصل تحسن نسبي في معدل البطالة خلال الاعوام 2005 و 2006 و 2008 حيث انخفض المعدل العام لكلا الجنسين الى (17.9%) و (17.5%) و (15.34%) للاحوام المشار لها على التوالي .
- الا ان هناك ارتفاع في معدل البطالة للاناث في عام 2008 حيث بلغ (19.64%) مقارنة بمعدل البطالة للذكور البالغ (14.33%) وقد يعود سبب ذلك الى فقدان الاستقرار الامني، وقلة فرص التشغيل بالنسبة للاناث فضلاً عن زيادة اعداد الخريجين من مختلف الكليات والمعاهد وعدم وجود فرص عمل شاغرة لتلك الاعداد مما ساهم في زيادة معدلات البطالة.

ثالثاً: معدلات نمو الناتج والسكان وحصة الفرد من الناتج

يتميز الناتج المحلي الاجمالي في العراق كونه تقليدياً ومتخلفاً نسبة الى مثيلاته في الدول الاخرى ذات النمو المشابه من حيث الموارد والطاقت التي هي متوفرة في العراق والتي لم تستغل بالشكل العقلاني، بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد والتي اثرت سلباً على وضعه الاقتصادي وعلى طاقاته الانتاجية، وكذلك تعرضه للاهمال من خلال قلة التخصيصات المالية التي عادة ما تمنح للقطاعات الصناعية والخدمية، مما اثر بشكل سلبي على تنمية القوى العاملة وتطورها ، مما يؤكد على وجود علاقة بنيوية متينة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وتطور قوة العمل بشكل طردي، والذي يؤدي الى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد.

ان اتساع افاق وتطور قوة العمل تتيح لتنمية الناتج المحلي الاجمالي من خلال التقدم الفني والتدريب المهني، مما يخلق علاقة تكافلية بين تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي وتطور قوة العمل، مما يستدعي اغلب دول العالم في عدم تفويت الفرص واستقطاب كافة الامكانيات المتاحة في سبيل تحقيق الاستخدام الامثل لقوة العمل والتي تعد الشريان الرئيس والمحرك في تحقيق اهداف التنمية ، ونظراً للظروف غير الطبيعية التي سادت العراق خلال العقود الثلاث الماضية جعلته في حالة تذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي مما اثر سلباً على الوضع الاقتصادي وعلى قوة العمل وكما يشير الى ذلك الجدول (3) الذي يبين العلاقة بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وحصة الفرد من الناتج في العراق بالاسعار الثابتة لعام 1988 وللمدة من 1990 الى 2010.

جدول (3)

عدد السكان والنتائج المحلي الاجمالي ونسب نموها وحصة الفرد من الناتج في العراق للمدة 1990-2010

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني %	GDP (مليون دينار) بأسعار عام 1988	نسبة النمو في %GDP	حصة الفرد من الناتج (دينار) بأسعار عام 1988
1990	17.890	3.31	29711.1		1660.0
1991	18.419	2.96	10682.0	64.0-	579.9
1992	18.949	2.87	14163.5	32.5	747.4
1993	19.949	2.79	18453.6	30.2	925.03
1994	20.0007	2.71	19164.9	3.8	958.2
1995	20.536	2.44	19571.2	2.1	953.01
1996	21.124	2.86	21728.1	11.0	1028.5
1997	22.046	4.36	26342.7	21.2	1194.8
1998	22.702	2.97	35525.0	34.8	1611.4
1999	23.382	2.99	41771.1	17.5	1786.4
2000	24.086	3.0	42358.6	1.4	1758.6
2001	24.813	3.02	43335.1	2.3	1746.4
2002	25.665	3.03	40344.9	6.9 -	1571.9
2003	26.340	3.03	26990.4	33.1-	1024.6
2004	27.139	3.03	41607.8	54.1	1533.1
2005	27.963	3.04	43438.8	4.4	1553.4
2006	28.810	3.03	47851.4	10.1	1660.9
2009	31.90		54720.9		1715.3
2010	32.85	3.0	57925.9	5.8	1763.3

المصدر: - فالح نعيمش مضر الزبيدي، البطالة والتنمية البشرية في العراق (اسباب وانعكاسات للمدة 1990-2006) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، عدد 2009، ص 181.

- بيانات 2009 و 2010 مأخوذة من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة 2010

- بيانات GDP بالاسعار الثابتة لعام 1988 من : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، سنوات متفرقة.

فبعد ان كان عدد سكان العراق 18.8 مليون نسمة عام 1990 ارتفع بمعدل نمو سنوي 3% لاربعة عشر عاما اللاحقة ليصل الى 26.34 مليون نسمة عام 2003 ثم الى 32.85 مليون عام 2010، اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد تدهور بمعدل انخفاض سنوي مركب - 0.73 % للمدة 2003-1990 بأسعار عام 1988 ، وان هذا الفارق بين النمو المضطرب للسكان ومتوسطات النمو السالبة للناتج المحلي الاجمالي كان احد الاسباب الرئيسية لرفد سوق العمل العراقية بأعداد من العاطلين ، هذا كله ادى الى انخفاض متوسط حصة الفرد من الناتج في العراق من 1660 دينار عام 1990 الى 1024.6 دينار عام 2003 ثم عاد وارتفع حتى بلغ 1763.3 عام 2010 وبالاسعار الثابتة لعام 1988 . وتشير معدلات المدة 2004-2007 (وزارة التخطيط : 2009 ، 5) ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 5% وتحقيق معدل نمو للقوى العاملة 3% وهو اكثر من معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً ، ويلاحظ ان معدلات النمو في قطاع الخدمات جدول (1) استحوذت على باقي الانشطة الاقتصادية سواء كان للناتج المحلي أو للقوى العاملة.

رابعاً: اتجاهات البطالة مهنيًا وحسب المؤهلات والجنس

1- معدلات النشاط الاقتصادي

يشير تقرير مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 الى ان معدلات مساهمة الذكور في قوة العمل مرتفعة نسبياً مقارنة بمعدل مساهمة النساء حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي 78,3 % و 20,69 % على التوالي في حين بلغ معدل المشاركة بقوة العمل الكلي 49,72 % .

وأشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008 إلى أن معدل مساهمة الذكور في قوة العمل مرتفعة نسبياً مقارنة بمعدل الاناث حيث بلغ (75,58 % و 18,44 %) على التوالي في حين بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة فأكثر 47,37 % .

بلغ معدل مساهمة الافراد من الاعمار الشابة للفئة العمرية 15-24 (42,01 %) كانت حصة الاناث فيها 18,5 % فقط .

ان معدل المساهمة في قوة العمل يختلف بشكل اكبر بين المناطق الحضرية والريفية فقد تباينت بين 46,17 % في حضر المركز و 45,52 % في حضر الاطراف و الريف 57,35 % وقد يكون السبب في هذه

الفروق يعود الى خصائص السكان بين المناطق مثل التركيب العمري ومستوى التعليم....الخ وطبيعة العمل في كل بيئة و بسبب الفروق في انتاجية العمل (حيث يكون الحافز للعمل اكبر اذا كان الدخل اعلى) .

جدول (4)

معدل النشاط الاقتصادي حسب البيئة والجنس لسنتي 2006 و 2008

السنة	حضر المركز			حضر الأطراف			ريف			المجموع الكلي	
	مجموع	أنثى	ذكر	مجموع	أنثى	ذكر	مجموع	أنثى	ذكر	مجموع	أنثى
2006	46,17	16,73	75,3	45,52	13,78	77,00	57,35	31,12	82,86	20,69	49,72
2008	44,84	15,85	75,5	43,67	13,29	72,83	51,72	24,52	78,01	18,04	46,84

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنتي 2006 و 2008، (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء 2006، 2008)، صفحات متفرقة.

2- نسبة العمالة الى السكان

ان نسبة العمالة الى العدد الاجمالي للسكان يعد مؤشرا على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل وأهمية هذا المؤشر توازي اهمية معدل البطالة حيث اظهر تقرير مسح التشغيل والبطالة لعام 2006 ان نسبة العاملين من قوة العمل هي 25,8 % وهي نسبة منخفضة في كل من حضر المركز والاطراف مقارنة مع الريف وارتفعت النسبة عام 2008 الى 39.66 % ويعود السبب الى انخفاض معدلات المشاركة من قبل الاناث في المناطق الحضرية وارتفاعها النسبي في الريف .

جدول (5)

توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي والبيئة (%) لسنتي 2006 و 2008

البيئة	عاملون	عاطلون	غير النشطين اقتصاديا	البيئة	عاملون	عاطلون	غير النشطين اقتصاديا
2006				2008			
حضر المركز	23	7,3	53.9	38.09	6.82	55.09	غير النشطين اقتصاديا
حضر الاطراف	23,7	5,1	54.3	35.59	8.08	56.33	
ريف	30,3	5,1	45.1	44.82	6.9	48.28	
مجموع	25,8	5,9	50.9	39.66	7.18	53.16	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنتي 2006 و 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء ، 2006 و 2008) صفحات متفرقة .

3- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية

يفيد الجدول (6) ان نسبة النشيطون اقتصاديا يبلغ 46.84 % من مجموع السكان بعمر 15 سنة فأكثر ، وتبلغ نسبة العاطلين منهم 7.18 % وان اكثر العاطلين هم بالفئة العمرية 15-29 ، اما نسبة غير النشطين اقتصاديا فهي اكبر نسبة حيث بلغت (53.16%) من المجموع الكلي وهذا يدل على ان نسبة كبيرة من السكان هم خارج العمل اي اما يكونوا (طلاب او ربات بيوت او متقاعدون ...او اخرى) كما أشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق ، ان معدل غير النشطين اقتصاديا ومعدلات البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15 - 24 سنة قد بلغ اعلى المعدلات ولكلا الجنسين .

جدول (6)

نسبة العاطلين والعاملين وغير النشطين اقتصاديا موزعة حسب الفئات العمرية لعام 2008 %

الفئة	النشيطون اقتصاديا			غير النشطين اقتصاديا	معدل البطالة
	مشتغل	عاطل	مجموع		
19-15	18.25	9.45	27.7	72.3	34.12
24-20	35.36	13.14	48.5	51.5	27.09
29-25	49.25	10.56	59.82	40.18	17.66
34-30	53.0	6.36	59.36	40.64	10.72
39-35	55.54	4.64	60.18	39.82	7.71
44-40	54.17	3.79	57.96	42.04	6.55
49-45	52.47	2.86	55.32	44.68	5.16
54-50	47.87	2.45	50.32	49.68	4.88
59-55	40.45	2.12	42.57	57.43	4.98
64-60	29.88	1.45	31.33	68.67	4.63
65 فأكثر	11.25	0.63	11.88	88.12	5.3
المجموع	39.66	7.18	46.84	53.16	15.34

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء ، 2008) جدول 3-55.

ان عدد الذكور العاطلين عن العمل اكثر من عدد الاناث اي نسبة 74.95 % من اجمالي العاطلين وبنسبة 14.33 % من اجمالي قوة العمل وقد يعود سبب ذلك الى تزايد اعداد الداخلين الى سوق العمل بالمقابل انخفاض فرص العمل بسبب ضيق السوق وتدهور القطاعات الاقتصادية كما أن حل الجيش وتسريح العديد من الموظفين من بعض القطاعات مثل الاعلام واجهزة الامن وغيرها زاد من حدة المشكلة كما هو واضح في الجدول الاتي:

جدول (7)

نسبة العاطلين والعاملين وغير النشطين اقتصاديا موزعين حسب الجنس لعام 2008

الجنس	النشطون اقتصاديا			غير النشطين اقتصاديا	معدل البطالة
	مشتغل	عاطل	مجموع		
ذكر	64.21	10.74	74.95	25.05	14.33
انثى	14.49	3.54	18.04	81.96	19.64
المجموع	39.66	7.18	46.84	53.16	15.34

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء) جدول 3-55 .

4- تطور معدلات البطالة للسنوات 2008/2003 حسب الجنس

ان معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فاكثر هو 15.34 % من إجمالي قوة العمل عام 2008 كما إن معدل البطالة للاناث في عام 2008 بلغ 19.64 % وهو اكثر من معدل البطالة عند الذكور للعام نفسه والبالغ 14.33 % ، ويظهر الجدول بصورة عامة ان للاناث اثر في زيادة معدلات البطالة و يرتبط ذلك بالظروف الامنية الصعبة التي شهدتها العراق وقلة فرص العمل في القطاع الحكومي.

جدول (8)

تطور معدل البطالة للفئة العمرية 15 سنة فاكثر موزعة حسب الجنس للسنوات 2003 - 2008

السنة	2003	2004	2005	2006	2008
الجنس					
ذكر	30.20	29.40	19.22	16.16	14.33
انثى	16	15	14.15	22.65	19.64
المجموع	28.10	26.8	17.97	17.50	15.34

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006 و2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2006-2008) صفحات متفرقة.

5- البطالة بين الشباب بعمر 15 – 24 سنة :-

اتضح ان البطالة تتركز في الفئة العمرية 15 – 24 سنة حيث تشكل النساء العاطلات في هذه الفئة نسبة كبيرة ويعود ذلك لانعدام فرص العمل في القطاع العام والتي تمثل المجال الاوسع لعمل المرأة . ويلاحظ من الجدول (9) ان البطالة تركزت في الفئة العمرية (15 – 24) وهي فئة الشباب حيث شكلت هذه الفئة اعلى نسبة في اجمالي العاطلين اي حيث يفيد الجدول ان اكثر من نصف العاطلين في المجتمع هم من فئة الشباب ونلاحظ ان نسبة الذكور العاطلين في هذه الفئة اكثر من نسبتهم في الفئات الاخرى وكذلك الحال بالنسبة للاناث .

جدول (9)

معدل البطالة حسب فئات العمر والجنس لعام 2008 (%)

الفئة العمرية	ذكر	انثى	المجموع
19 – 15	37.07	21.62	34.12
24 – 20	25.19	35.64	27.09
29 – 25	15.7	25.68	17.66
34 – 30	8.72	19.14	10.72
39 – 35	5.48	16.75	7.71
44 – 40	5.03	12.62	6.55
49 – 45	4.71	6.8	5.16
54 – 50	4.67	3.73	4.88
59 – 55	4.97	5.02	4.98
64 – 60	4.77	3.77	4.63
65 فاكثر	5.41	4.26	5.3
المجموع	14.33	19.64	15.34

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008) جدول 3-3.

6- هيكلية المهن

يعكس تحليل القوى العاملة حسب المهن نمط هيكلية سوق العمل ، حيث تركزت المهن على قطاعات مهنية لا تتطلب مهارات عالية كالعاملين في البيع حيث بلغت نسبتهم في نشاط تجارة الجملة والمفرد 73.4% وفي نشاط الفنادق والمطاعم 13.4% و 11.6% في نشاط الوساطة المالية ، وتكاد تخلو بعض الأنشطة الاقتصادية من بعض المهن الرئيسية كنشاط الزراعة الذي يخلو من التشريعيين وكما يفيد الجدول (10).

جدول (10)

التوزيع النسبي للمشتغلين الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والمهنة لسنة 2008 (%)

النشاط الاقتصادي	الاقتصاديون والفنيون ومن يرتبط بهم	التشريعيون والرؤساء الإداريون والمدراء	الموظفون التنفيذيون والكتبة ومن يرتبط بهم	العاملون في البيع	العاملون في الخدمات	العاملون في الزراعة والغابات وتربية الحيوان والقتل والصيد	العاملون في الإنتاج ومن يرتبط بهم ومشغلو معدات النقل	المجموع
الزراعة والصيد والحراجة	0.7	0.0	0.7	0.7	0.4	97.1	0.4	100
صيد الأسماك	0.8	3.6	9.2	6.3	0.0	78.6	1.5	100
التعدين واستغلال المحاجر	23.4	0.6	39.2	1.7	21.6	0.0	13.5	100
الصناعات التحويلية	5.6	0.3	12.2	1.2	6.3	0.7	73.7	100
إمدادات الكهرباء والغاز والماء	24.0	3.7	35.3	1.7	14.9	0.0	20.5	100
الانشاءات	0.9	0.2	0.8	1.6	12.0	1.3	83.2	100
تجارة الجملة والمفرد	0.8	0.2	0.7	73.4	4.0	1.1	19.8	100
الفنادق والمطاعم	1.3	4.0	3.9	13.4	58.4	0.0	19.0	100
النقل والتخزين والمواصلات	1.7	0.7	3.9	1.2	9.7	0.1	82.6	100
الوساطة المالية	36.5	0.7	42.1	11.6	5.0	0.0	4.0	100
الأنشطة العقارية والأجارات وأنشطة المشاريع التجارية	31.9	0.0	34.0	17.5	13.8	0.0	2.9	100
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي	9.8	1.3	38.5	0.1	46.9	0.4	3.0	100
التعليم	87.7	0.3	7.2	0.1	4.6	0.0	0.2	100
الصحة والعمل الاجتماعي	68.7	2.0	20.2	0.0	6.2	0.2	2.6	100
أنشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	10.4	1.2	20.5	2.3	40.0	0.9	24.7	100
الأسر المعيشية الخاصة التي تضم مستخدمين	0.0	0.0	29.2	0.0	20.1	0.0	50.7	100
منظمات وهيئات خارج حدود الولاية الإقليمية	42.1	0.0	31.6	18.0	6.3	0.0	2.0	100
المجموع	12.7	0.5	9.2	12.0	12.1	27.0	26.3	100

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008) جدول 3-78.

7- البطالة والتخصصات العلمية

يشير الجدول (11 أ) إلى أن النسبة الكبرى من البطالة عند الذين لا يحملون أية شهادة (16.4%) ثم حملة شهادة البكالوريوس بكافة اختصاصاتها، وتتفاوت نسب البطالة في المستويات الأخرى دون البكالوريوس وتقل لحملة الدبلوم العالي والماجستير ، كما ترتفع بطالة الإناث في بيئة حضر المركز وحضر الأطراف بعد عام 2003 لمحدودية فرص العمل في القطاع العام الذي يستقطب عمل المرأة دون القطاع الخاص ، أما في الريف فتسود الأعمال المنزلية لذلك تقل بطالة الإناث فيها ، كما أن القطاع الخاص ضعيفا وغير منتجا لذلك فهو لا يستوعب التخصصات العلمية بديلا عن القطاع العام.

جدول (11 أ)
معدلات البطالة حسب الحالة العلمية والبيئة والجنس لسنة 2008 %

التخصصات	حضر المركز		حضر الاطراف		ريف		المجموع الكلي		
	ذكور	انثى	ذكور	انثى	ذكور	انثى	ذكور	انثى	
بدون شهادة	16.6	38.3	17.3	46.3	17.0	7.7	17.0	14.6	16.4
ابتدائية	14.9	43.0	14.0	48.4	14.9	5.3	14.7	17.3	15.0
متوسطة	10.9	35.4	15.1	48.5	10.6	14.9	12.0	34.1	14.2
اعدادية	9.6	25.0	16.0	42.7	12.7	25.4	12.3	30.1	15.2
دبلوم	11.4	17.2	14.3	22.2	12.5	14.5	12.5	18.5	14.6
بكالوريوس	10.5	22.5	16.2	27.4	16.4	22.4	13.1	23.5	16.1
دبلوم عالي	0.7	5.3	5.5	27.5	4.8	0.0	3.0	11.4	5.3
ماجستير	5.8	7.4	10.1	18.4	12.4	—	8.1	9.2	8.4
دكتوراه فأعلى	0.1	0.0	0.7	0.0	19.5	47.8	1.9	6.2	2.7
اخرى	23.6	0.0	36.0	45.3	0.0	0.0	25.0	9.7	21.4
المجموع	13.09	25.02	15.42	36.05	14.89	8.26	14.33	19.64	15.34

المصدر: وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008) جدول 3-41.

___ معلومات غير متوفرة

وتفيد نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006 (الجدول 11 ب) ان النشاط الاقتصادي حسب التخصصات العلمية يتفاوت في معدلته العام بين الذكور والاناث من خلال الانخفاض في معدلات النشاط الاقتصادي للثلاث مقابل الذكور حيث يبلغ معدل النشاط الاقتصادي العام 78,3 % للذكور مقابل 20,69 % للثلاث ، في حين تكاد تكون معدلاته متقاربة بين الذكور والاناث في جميع التخصصات العلمية ، وهذا يعكس الاقبال المتزايد من النساء المتعلمات ومنافسة الرجل في تخصصاتهم العلمية .

أما من ناحية التوزيع المكاني في الريف والحضر حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي حسب التخصصات العلمية في الحضر بشكل عام 45,9 % مقابل 57,35 % في الريف ، ولكن معدلات البطالة تختلف عن ذلك حيث تظهر حالة من التمايز في الية التوظيف بالنسبة للثلاث اكثر مما هو عليه في الذكور من خلال ارتفاع في معدلات البطالة عند الاناث في جميع التخصصات عن ما هو في الذكور حتى في التخصصات الطبية .

بشكل عام ترتفع معدلات البطالة عند بعض التخصصات المهمة مثل الحاسبات ، الادارة والاقتصاد ، القانون والسياسة واللغات وانخفاضها في التخصصات الطبية والفنون وهذا لا يعكس ان هذه التخصصات غير مطلوبة في سوق العمل ولكن الالتزام بتعيين بعض الخريجين مثل الاطباء والصيدا قد يكون سبب عدم توازن مخرجات هذه التخصصات مع حاجة السوق وبالتالي فائض او نقص لهذه التخصصات ، أضف الى ذلك انخفاض الاستثمارات في القطاعات المنتجة ادى الى تعطل تلك التخصصات .

ومن الجدير بالملاحظة ان ارتفاع نسب الذين يعملون وتأهيلهم العلمي متدني يتركز بالفئة العمرية الشابة 15 – 24 وهذا يزيد من امكانية التنبؤ بعمالة شابة ذات تاهيل علمي متدني مقارنة بالفئات العمرية الاخرى.

جدول (11 ب)

معدلات البطالة وقوة العمل حسب الحالة العلمية والجنس والبيئة عام 2006 (%)

التخصصات	معدلات البطالة					معدلات النشاط الاقتصادي				
	ذكور	انثى	حضر	ريف	مجموع	ذكور	انثى	حضر	ريف	مجموع
اعدادية فما دون	16,5	22,37	21,28	12,91	17,56	75,78	15,68	38,74	55,69	44,81
الاختصاصات الطبية	4,12	12,15	5,53	10,53	6,32	94,99	84,39	91,16	93,05	91,83
الصيدلة	2,26	38,04	20,94	0,0	18,48	100	93,81	96,72	100	97,10
الهندسة بكافة فروعها	17,67	24,69	17,36	24,2	18,36	94,51	71,39	91,35	93,02	91,59
العلوم والعلوم الصرفة	10,46	20,91	16,48	7,52	15,39	94,28	90,78	02,11	96,32	92,59
العلوم الزراعية	18,11	47,25	23,89	16,9	22,07	98,15	86,20	95,65	98,51	96,34
الطب البيطري	13,4	37,24	18,73	16,4	18,85	92,92	87,42	92,19	90,09	91,65
الادارة والاقتصاد بفروعها	17,30	40,08	24,55	27,66	24,95	91,49	68,02	80,44	94,06	81,98
الاداب بفروعها	15,11	16,06	10,96	9,26	15,52	94,45	84,98	89,0	95,45	90,13
الفنون والفنون التشكيلية	3,77	13,09	6,62	0,0	6,23	99,7	67,59	87,97	100	88,59

88,03	77,56	89,2	86,93	88,81	17,85	21,07	17,65	30,25	13,54	القانون السياسي
90,63	100	89,43	91,76	89,48	16,60	11,97	17,27	21,89	11,08	اللغات
82,95	70,36	84,85	100	82,89	20,71	19,7	20,83	0,0	20,79	العلوم العسكرية
83,56	93,02	82,49	81,83	85,09	43,47	41,85	43,67	49,52	38,24	الحاسبات
88,79	91,36	88,42	80,17	93,61	16,57	16,58	16,58	19,82	13,53	اخرى
49,72	57,36	45,9	20,69	78,3	17,50	13,17	20,2	22,65	16,16	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006) بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2006) ص 14 .

8- العاطلون المحبطون

يعرف اطار منظمة العمل الدولية (وزارة التخطيط :2006 ، 4)انواع مختلفة من البطالة بناء على علاقة الفرد بسوق العمل ، ان معدل البطالة يعتمد على وجود ثلاثة معايير في الوقت نفسه ان يكون (بلا عمل ، مستعد للعمل ، يبحث عن عمل) والذين ينطبق عليهم الشرطان الاوليان ولاينطبق الشرط الثالث يصنف هؤلاء على انهم " عاطلون محبطون " اي انهم اشخاص يرغبون بالعمل وهم مستعدون للعمل في الوقت الحالي ولكنهم في ذات الوقت لا يبحثون عن عمل بشكل جدي لان لديهم قناعة بانهم لن يجدوا اي فرصة بالحصول على عمل واذا قمنا بتقسيم مجموعة العاطلون المحبطون بحسب الجنس لوجدنا ان نسبة البطالة ترتفع عند كل من الذكور والاناث لاعتقادهم بعدم وجود عمل و المنشغلين بالدراسة والتدريب والمسؤولية العائلية .

جدول (12)

التوزيع النسبي للعاطلين الذين لا يبحثون عن عمل حسب الجنس و اسباب عدم البحث عن عمل لسنة 2008 (%)

اسباب عدم البحث عن عمل	ذكور	اناث	المجموع
بانتظار اعداته للعمل السابق	5.3	1.6	3.6
وجدت عملا وانتظر المباشرة به لاحقا	2.5	2.3	2.4
اعتقد انه لا يوجد عمل	21.1	25.9	23.2
تعبت من البحث عن عمل	20.5	8.1	15.1
لا اعرف كيف ابحت عن عمل	6.8	10.2	8.3
لا أجد العمل المناسب	9.9	9.4	9.7
غير مؤهل علميا او مهنيا	6.7	5.3	6.1
الدراسة	8.1	1.5	5.2
التفرغ لاعمال المنزل	0.7	31.7	14.3
متقاعد	13.7	3.0	9.0
المرض بالعجز او الشيخوخة	1.8	0.4	1.2
له ايراد	3.1	0.5	2.0
المجموع	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008)بغداد:الجهاز المركزي للإحصاء،2008)جدول 3-84.

9- العمالة الناقصة

تعرف منظمة العمل الدولية ، العمالة الناقصة (وزارة التخطيط:2006 ، 21) هم اولئك الذين يعملون ولكن يرغبون في الحصول على مزيد من العمل او نوع اخر من العمل ، ويكون معدل ساعات عمله اقل من 35 ساعة اسبوعيا ويرغب بالقيام بالمزيد من العمل .
وطبقا لنتائج المسح في 2006 فان 10,38 % من العاملين هم تحت هذا التصنيف من العمالة، ومن الطبيعي ان يكون انتشار العمالة الناقصة عند الذكور اكثر من الاناث ويعود سبب ذلك كون اعداد العاملين الذكور اكبر من عدد النساء .
تنتشر العمالة الناقصة بين ذوي التعليم الابتدائي او الاقل من الابتدائي ، مما يعني ان هناك العديد من الاشخاص الذين يبحثون عن عمل والذين يقبلون بعمل جزئي اذا عرض عليهم .

جدول (13 أ)

معدلات العمالة الناقصة حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنة 2006 (%)

الحالة التعليمية	ذكور	اناث	المجموع
امي	11,75	2,6	8,61
يقرا ويكتب	12,94	2,84	10,91
ابتدائية	13,41	2,76	12,20
متوسطة	10,57	9,15	10,49
اعدادية فاعلى	11,17	2,49	9,01
المجموع	12,20	2,83	10,38

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2006) ص 22.

وتشير نتائج المسح لعام 2008 ان العمالة الناقصة عند الذكور ترتفع في الريف عن الحضر لمحدودية فرص العمل في الريف كما يؤكد مسح 2008 نتائج 2006 في ان العمالة الناقصة ترتفع عند الذكور رغم انخفاض نسبتها عام 2008 لانهم يحاولون البحث عن مزيد من العمل لرفع دخولهم الشخصية .

جدول (13 ب)

معدلات العمالة الناقصة حسب البيئة والجنس لسنة 2008 (%)

البيئة	ذكور	اناث	المجموع
حضر المركز	7.68	1.24	6.68
حضر الاطراف	9.29	4.91	8.78
ريف	12.39	2.97	10.07
المجموع	9.73	2.70	8.46

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008) جدول 3-43

10- عمالة الاطفال

طبقا لنتائج المسح الذي أجري عام 2006 فان 19987 فرد هم بالفئة العمرية 6 – 14 سنة وجهت لهم سلسلة من الاسئلة تخص نوع العمل الذي يمارسه الطفل كما شملت الانشطة الاقتصادية المدفوعة لاجر او غير المدفوعة لاجر لحساب شخص اخر .

حيث تبين النتائج ان نسبة 82.9 % من الاطفال يعملون لدى الاسرة بدون اجر وبشكل دائمى و 24.5 % منهم يعمل بعمل مدفوع لاجر وبشكل مؤقت وان 91.2 % منهم يعمل بالزراعة والصيد والحراة وبدون اجر .

جدول (14 أ)

عمالة الاطفال بعمر (6 – 14) حسب النشاط وطبيعة العمل لسنة 2006 %

النشاط وطبيعة العمل	يعمل باجر	صاحب عمل	يعمل لنفسه	يعمل لدى الاسرة بدون اجر
الزراعة والصيد والحراة	4,1	0,6	3,8	91,2
صيد الاسماك	44,1	7,9	35,9	12,0
الصناعات التحويلية	60,0	9,5	0,0	30,6
الانشاءات	76,1	0,0	12,1	11,8
الفنادق والمطاعم	64,5	0,0	0,0	35,5
النقل والتخزين والمواصلات	58,1	0,0	33,8	8,1
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي	40,2	0,0	46,6	13,2
انشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الاخرى	85,9	0,0	11,2	3,0
دائمي	10,8	0,6	5,7	82,9
مؤقت	24,5	0,5	6,2	68,8
غير منتظم	15,8	2,4	7,0	74,7

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2006) ص 24.

وفيفيد الجدول (14 ب) لعام 2008 ان عمالة الاطفال قد تركزت في الريف وانخفضت في الحضر للجنسين الذكور والاناث لاسباب تعود الى طبيعة المجتمع الريفي وزيادة الاعتماد على العمل البيتي والعمل في الحقول الزراعية .

جدول (14 ب)

عمالة الاطفال بعمر (6 – 14) حسب البيئة والجنس لسنة 2008 %

البيئة	ذكور	اناث	المجموع
حضر المركز	5.41	0.20	2.92
حضر الاطراف	4.96	0.44	2.67
ريف	10.98	9.85	10.44
المجموع	7.42	4.08	5.83

المصدر: وزارة التخطيط ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008(بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008) جدول 3- 80

المبحث الثالث الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. عدم وجود ربط بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط النشاط التعليمي والتدريبي بكافة مراحل ومستوياته وهذه العملية هي طويلة الاجل وتحتاج الى وضع السياسات واتخاذ القرارات وتوظيف الامكانيات المادية لفترة طويلة .
2. افتقار العملية التنموية الى نظام للتخطيط يتناول كل الابعاد سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو السكانية على أساس من الاتساق.
3. لم تأخذ خطط الموارد البشرية بعين الاعتبار توفير التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات سوق العمل من السكان النشطين اقتصادياً.
4. ضعف امكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته ، لذا يتجه اغلب الخريجين في البحث عن فرص العمل في القطاع العام.
5. وجود الاختلالات الهيكلية في التوزيع القطاعي للقوى العاملة، إذ لازالت المشكلة قائمة في استمرار الخلل الهيكلي في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة.
6. عدم وجود تناسق بين احتياجات سوق العمل وبين مخرجات النظام التعليمي وبمختلف مستوياته التعليمية والتخصصية.
7. انتشار ظاهرة العمل العشوائي نظراً لعدم قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق فرص عمل مجدية لذا نرى العاطل يقبل بأي عمل من اجل تلبية متطلبات الحياة.
8. انتشار ظاهرة عمالة الاطفال التي تشكل عبئاً على الاطفال وعوائلهم نظراً لحرمانهم من حقهم في التعليم، فضلاً عن تعرضهم للمشاكل التي تواجههم في البيئات غير السليمة التي تعترض سبيلهم.

ثانياً: التوصيات:

- تتسم هذه المدة بسرعة التغير وشدة الاختلال الاجتماعي ، إذ يدفع فيها الاقتصاد والمجتمع ثمن السياسات غير السليمة المتبعة في الماضي ، ومن العناصر الهامة لسياسات المدة الانتقالية :-
1. اتخاذ اجراءات تشجع المرونة امام انتقال اليد العاملة الى مجالات العمل التي تحقق مستوى أعلى من الانتاجية . وضرورة توجيه المصروفات العامة نحو البرامج التي تضع حداً لتدهور الاحوال المعيشية للفقراء .
 2. زيادة قدرة سوق العمل على التكيف وتزويد العمال بالادوات التي يحتاجونها للتعامل مع المناخ المتغير من خلال التدريب والمساعدة في البحث عن وظيفة على سبيل المثال كتوسيع العمل بمشروع التعرف الى عالم الاعمال (الكاب KAB) الذي جرى في عدد من المؤسسات التعليمية .
 - ويمكن الإشارة الى نوعين من الاجراءات القصيرة الاجل وهي الرامية الى تخفيض معاناة الفئات السكانية الضعيفة واجراءات تهدف الى مساعدة العاطلين عن العمل في ايجاد عمل مناسب يتلاءم اكثر من غيره مع مهاراتهم من اجل تخفيض البطالة المقنعة .
 - أما في المدى المتوسط فأهم اجراء هو زيادة فرص العمل من خلال رفع مستوى مهارات العاملين ، ويجب ان يكونوا جاهزين للقيام بعمل منتج في الاقتصاد الجديد .

- وفي الاجل الطويل ، يجب أن تشمل الاجراءات خلق بيئة مؤاتية للنمو يكون فيها للاطراف الاقتصادية الفاعلة ادوار محددة بوضوح ، وأن نعمل في بيئة تساعد على النمو .
3. يتطلب وجود نظام للمعلومات المتعلقة بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع انواع الوظائف المتوافرة في السوق المحلية ، ويتم استكمالها بانتظام بحيث يشمل الشواغر والوظائف المتوقع توافرها في المستقبل .
4. تحتاج عملية التنسيق بين العرض والطلب الى منهج علمي يشمل الخطوات الآتية :-
- جمع بيانات عن الباحثين عن العمل والنمو المتوقع لهذه الفئة في المستقبل .
 - جمع بيانات عن الطلب المتوقع على العمالة حسب التخصص
 - انشاء مركز توظيف متخصصة لتوجيه الخريجين الى الوظائف التي تناسبهم في القطاع الخاص.
 - مراقبة العمالة الاجنبية (بحيث لايسمح بتشغيلهم الا اذا تذر على العمالة الوطنية تلبية الطلب).
 - لابد من اجراء دراسة لتحديد الاسباب التي تحول دون انضمام المواطنين الى القطاع الخاص .
5. يمكن أن تكون الفعاليات الآتية عاملا لاصلاح هيكل العمالة
- الحد من القوانين المقيدة لتحرك العامل
 - زيادة المرونة النسبية للاجور
 - فصل توفير الخدمات الاجتماعية عن التوظيف .
 - أما اجراءات اعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية والمخصصات العائلية فهي مقيدة في المرحلة الاولى ولكنها قد تغري بالبقاء دون عمل وقد تصبح مكلفة بعد فترة .
 - تطوير القطاعات الانتاجية وتوفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص المنتج .

مصادر البحث

1 - المصادر العربية

1. اسماعيل ،محمد ناصر واخرون (2008)، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة 1977-2004،مجلة التقني-المجلد 21، العدد 6 .
2. الحاج ، طارق (1998) ،علم الاقتصاد ونظرياته ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان .
3. حمو ،عارف واخرون(2003)، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للطباعة والنشر، عمان .
4. الزبيدي ، فالح نعيمش مطر(2009) ، البطالة والتنمية البشرية في العراق(اسباب وانعكاسات للمدة1990-2006)المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،السنة السابعة،عدد19 .
5. الوادي ، محمود (2007) ، الاساس في علم الاقتصاد،الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان .
6. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977،1987،1997،الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد ، سنوات متفرقة.
7. وزارة التخطيط (2006)، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006 ، بغداد.
8. وزارة التخطيط (2008)، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008، بغداد.
9. وزارة التخطيط (2009)، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية/محور التشغيل والبطالة، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول للخطة الخمسية المنعقد في 20-21/5/2009، بغداد
10. وزارة التخطيط (2000)، هيئة التخطيط الاقتصادي، الدخل القومي والنواتج المحلي الاجمالي في العراق.

2- المصادر الاجنبية :

1. Abdulla, Abdul Kareem(2012),The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq ,Iraqi Journal for Economic Science, Al-Mustansirya Univ.No.32,year 10 pp 193-204
1. Arthur O' Sullivan & Steven M.Sheffrin (2001), Economics: Principles in Action, Prentice-Hall, first edition, 2001.
2. Mc Connell & Brue & Flynn (2008), Economics, 18th edition, McGraw Hill Economics.